

سعادة السفير فودي سيك المحترم
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

تحية طيبة وبعد،

الموضوع

رسالة سلطنة عُمان التضامنية مع الشعب الفلسطيني لممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف

يطيب لي في هذا المقام أن أعبر لكم عن الشكر والتقدير لجهودكم من خلال هذه اللجنة للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق لتمكينه من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، والتي أكدت عليها كافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

وبمناسبة الإحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نود الإشارة إلى ما تبذلونه من جهد، وما تقدمونه من مساعدة للتعريف بمعاناة الشعب الفلسطيني جراء الإحتلال الإسرائيلي، ونؤكد لكم أن مشاركة سلطنة عُمان في الإحتفال بهذا اليوم العالمي إنما تنطلق من سياستها الثابتة تجاه الشعب الفلسطيني، ومطالبتها المتكررة بإيجاد تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية، حتى يستطيع الشعب الفلسطيني العيش في كرامة وأمن وسلامة كبقية شعوب الدول الأخرى داخل حدود آمنة معترف بها دولياً ووفق القرارات الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية.

ومن هذا المنطلق، نؤكد أن سلطنة عُمان تضع دائماً في مقدمة أولوياتها قضية الشرق الأوسط، خاصة تحقيق السلام والأمن، والتسوية العادلة والشاملة للقضية الفلسطينية، وضرورة الإنسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، والجولان السوري، ومن بقية المناطق التي ما زالت تحت الإحتلال في الجنوب اللبناني.

ولا شك أن الإنتهاكات التي مارسها وتمارسها القوات الإسرائيلية المخالفة للقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، خلال هجماتها الوحشية على قطاع غزة والحصار المستمر على القطاع وسياسة العقاب الجماعي ضد أهالي غزة، وغيرها من الممارسات اللا إنسانية، بما في ذلك الإستمرار في توسعة وإنشاء مستوطنات جديدة في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشريف وجدار الفصل العازل، قد برهنت للعالم أجمع أنها لا تريد السلام، وها هو المجتمع الدولي يعبر اليوم عن مؤازرته ودعمه وتضامنه مع الشعب الفلسطيني لممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، ويعبر كذلك عن تطلعه في ممارسة الضغوط اللازمة على القوة القائمة بالاحتلال كي تتراجع عن سياسة العنف في طريق السلام الشامل.

إن حكومة سلطنة عُمان تحت المجتمع الدولي بالضغط على حث إسرائيل للمضي قدماً في المفاوضات مع السلطة الفلسطينية ووقف الإستيطان بصورة كاملة، وتدعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة بصفة خاصة أن تتحرك وتفي بالتزاماتها في إيجاد حل عادل وشامل. وترى حكومة بلادي، إن إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو 1967م، والإعتراف بها عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة سيؤدي إلى الحل العادل والشامل للصراع العربي الإسرائيلي.

وفي الختام، نحبيكم مرة أخرى على جهودكم وجهود لجنتم، مع تأكيد دعم السلطنة الكامل للشعب الفلسطيني، وإيجاد الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام،

السفير خليفة بن علي بن عيسى الحارثي

المندوب الدائم لسلطنة عُمان لدى الأمم المتحدة